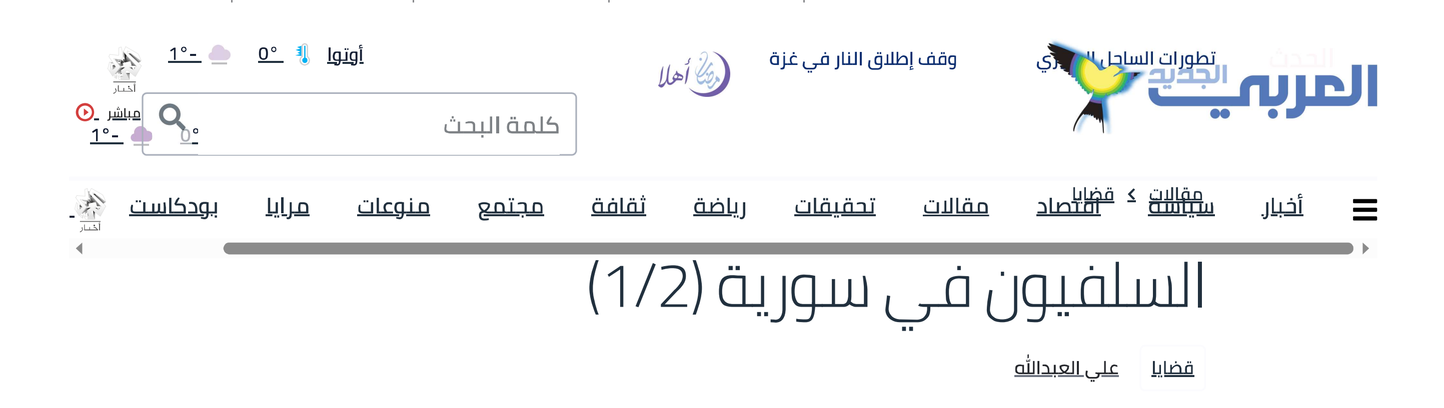


السلفيون في سورية (1/2)

قضايا | علي العبدالله

30 ابريل 2015



سورية تقرأ القرآن في المسجد الأموي في دمشق (أغسطس/2011/أ.ف.ب)

الخط

خرجت سورية من فترة حكم مملوكي عثماني مديدة، دام قروناً طويلة، وقد سيطر النزوع الصوفي والأشعري على ثقافتها الدينية والاجتماعية، بتبنّيه المذاهب السنّية الأربعة (الحنفي، المذهب الرسمي للدولة العثمانية، الشافعي، الحنبلي، والمالكي) وبرفضه ما عداها من مذاهب واجتهادات، وبتعايشه وانسجامه مع السلطة السياسية القائمة، بغض النظر عن مدى شرعيتها وطبيعة هذه الشرعية، شرعية بَيعة أم شرعية تغلُّبٍ قائم على تبادل المصالح والخدمات، وقد أطلق عليه باحثون وصف "الإسلام الشامي"، نسبة إلى بلاد الشام، بحدودها الجغرافية المعروفة، على الإسلام المشيخي الظاهري الذي يكتفي من الدين بالعبادات والمعاملات.

أدى انتشار أفكار الإصلاح وتنقية الدين من الشوائب والقشور والبدع التي أطلقها محمد بن عبد الوهاب وجمال الدين الأفغاني وتلامذته من محمد عبده إلى محمد رشيد رضا إلى وصولها إلى بلاد الشام، وتلقّفها جمال الدين القاسمي (1866 – 1914) الذي دشّن التوجه السلفي في بلاد الشام، بدعوته إلى إصلاح العبادات والمساجد (كان أتباع المذاهب الأربعة لا يصلّون معاً في صلاة جماعة، بل لكل مذهب صلاته ومشايخه)، واعتماد الإسلام النقي أساساً جامعاً وموحِّداً للمسلمين، والتحرّر

من الخلاف الفقهي والمذهبي. نجح الشيخ القاسمي في بث أفكار عبده ورضا، وأضاف اجتهاده الخاص، باعتبارها أداة بعث وإصلاح شامل للأمة، واستقطب

واستقطب تلامذةً كثراً مثل محمد بهجة البيطار (1894 – 1976) وأحمد مظهر العظمة (1909 –

الإسلامي، والتي اصدرت مجله بالاسم نفسه، وراس تحرير مجلتها منذ تاسيسها عام 1933.

غير أن الدعوة السلفية لم تنجح في اختراق المجتمع الشامي، المغلق والمسوَّر بآراء المشايخ التقليديين، اختراقاً في العمق، وبقي تأثيرها مقتصراً على فئة من متعلمي المناهج الحديثة وبعض مثقفي الطبقة الوسطى المدينية، وقد لعب ظهور حركة "الإخوان المسلمين" وانتشارها في سورية، ونجاحها في استقطاب التشكلات الإسلامية الناشئة، دوراً كبيراً في تراجع ظاهرة السلفية تياراً قائماً بذاته، في ضوء كون الحركة، وفق توصيف مؤسسها حسن البنا، دعوةً سلفية، ما أفقد السلفية مبرّر الوجود المستقل، وكونها قوة سياسية منظمة، لها جاذبية للمتعلمين.

عادت السلفية إلى الظهور في ثوب جديد، ومسمى جديد، السلفية العلمية (النظرية) على يد عالِمَي الحديث، الشيخ ناصر الدين الألباني (1914– 1999) الذي تتلمذ على محمد بهجة البيطار، وأخذ عن الشيخ محمد رشيد رضا التوجه السلفي وعلم الحديث، بمتابعته مقالاته التي كان ينشرها في مجلة المنار؛ والشيخ عبد القادر أرناؤوط (1928- 2004) الذي تأثر بكتابات ابن القيّم، تلميذ ابن تيمية، وأخذ عنه التوجه السلفي. وقد تتلمذ على الشيخ الألباني الشيخ محمد عيد عباسي، خير الدين وانلي، الشيخ علي خشان، الشيخ عدنان العرعور، الشيخ محمد جميل زينو، الشيخ عبد الرحمن عبد الصمد، ومحمود مهدي الإستانبولي؛ ومن الذين استفادوا من الشيخ وتأثروا بمنهجه زهير الشاويش وعصام العطار، والشيخ الدكتور عبد الرحمن الباني.

> "لعب ظهور حركة "الإخوان المسلمين" وانتشارها في سورية، ونجاحها في استقطاب التشكلات الإسلامية الناشئة، دوراً كبيراً في تراجع ظاهرة السلفية تياراً قائماً بذاته، في ضوء كون الحركة، وفق توصيف مؤسسها حسن البنا، دعوةً سلفية"

بقي حضور السلفية ودورها محدوداً، فقد حاربها المشايخ، واتهموا دعاتها بـ"الوهابية" و"الضلال"، كما حدّت سيطرة تيار الإخوان المسلمين على المشهدين الديني والسياسي من فرص انتشارها، على الرغم من رفدها بالمؤيدين والأنصار من خلال طلاب العلم الشرعي من المغاربة، وخصوصاً الجزائريين الذي جاءوا لتلقي العلم الشرعي في سورية، في معهد الزهراء الشرعي تحديداً، لكن هذا الرفد بقي ضمن حلقات الدرس وأطره العلمية.

سعت السلفية العلمية/النظرية إلى إحياء الكتاب والسنّة والتمسك بمرجعيتهما، ومحاربة البدع والانحرافات الفقهية والفكرية والمذهبية. قال الشيخ عبد القادر أرناؤوط في مسألة التزام الإنسان مذهباً معيناً: "في المسألة تفصيل: فبالنسبة للعامي لا مذهب له، ومذهبه هو مذهب مفتيه، فالتزامه بمذهب يكون أمراً طبيعياً. وطالب العلم الذي في أوّل أمره لا يستطيع أن يميِّز بين الأقوال الصحيحة والضعيفة، فهو يعمل ضمن ما يسمع من شيخه. أمّا بالنسبة لطالب العلم المتمكّن الذي درس الفقه المقارن، وعرف دليل كل إمام من الأئمة، فإنه، عندئذ، يستطيع أن يميِّز بين القول الصحيح والضعيف. وأرى أنه في هذه الحالة لا يحق له أن يكون مقلِّداً"، كما وعملتْ، السلفية العلمية/النظرية، على تصويب ما تعتبره انحرافات في سلوك المسلمين وأفكارهم، استناداً إلى القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، ولم تتبنَّ مشروعاً سياسياً، حتى إن بعض شيوخها رأى في الأحزاب السياسية بدعة معاصرة ينبغي الحذر منها وعدم الانتساب إليها.

استفادت السلفية، في العقود الأخيرة، من العمالة السورية في دول الخليج بعامة، والسعودية بخاصة، وكسبت أعضاء ومؤيدين، حيث معظم العاملين من أوساط متوسطة الثقافة أو شعبية ضعيفة الثقافة، إن لم تكن معدومتها. لذا، جعلها عملها في الخليج واحتكاكها الطويل بالخليجيين تتفاعل مع الممارسات الدينية الخليجية التي تنتمي إلى السلفية الوهابية والمحافظة وتقمّصها، وهذا يفسّر توسّع المدّ السلفي، إبّان الثورة في الأرياف بشكل خاص، وتفاعل سكان الريف السريع مع كتائب السلفية الجهادية وألويتها، نا هيك عن الدور الكبير للمال السياسي، حيث ضُخَّت مبالغ

طائلة إلى المجموعات السلفية، ساعدتها في تطوير أوضاعها وتأمين احتياجات أعضائها واستمالة المواطنين بتوفير متطلباتهم اليومية من غذاء وماء ودواء ووسائل تدفئة.

الصراع على الإسلام

السياسي والاجتماعي والثقافي، بدأت بإطلاق تحولات اقتصادية: فتح الأسواق والسماح بالاستيراد والتصدير. وقد سمحت في البداية في كسب تأييد التجار والصناعيين (معظمهم من السنّة) الذين ضرّهم عهد "يسار" البعث (أو من كانوا يُعرفون بالشباطيين، كونهم قاموا بانقلاب عسكري على رفاقهم في الحزب يوم 23 شباط/فبراير 1966)، وتم منحهم فرصاً لتوسيع نشاطهم التجاري والصناعي، قبل أن تذهب إلى إقامة شراكة بينهم وبين رجالات النظام، خصوصاً ضباط المخابرات، يدفع التجار نسبة من أرباحهم مقابل منحهم حق احتكار أصناف معينة، إنْ عبر الاستيراد أو التصنيع أو استجرار إنتاج شركات القطاع العام بطرق ملتوية واحتكار توزيعها في الأسواق، كما فتحت أبواب التوظيف في الوظيفة العامة، وتثبيت العاملين المؤقتين، ناهيك عن دعم المواد الغذائية والوقود. تلت ذلك مرحلة انفتاح سياسي داخلي، بإشراك أحزاب سياسية في الحكومة، وتشكيل ما عُرف بـ "الجبهة الوطنية التقدمية" التي ضمت أحزاباً قومية (حزب الاتحاد الاشتراكي العربي، حركة الوحدويين الاشتراكيين، حركة الاشتراكيين العرب...) واليسارية (الحزب الشيوعي السوري)، وانفتاح عربي بالدخول في مشروع الاتحاد الثلاثي مع مصر وليبيا، قبل أن يصبح رباعياً بالتحاق السودان به.

> "بقيت الدعوة السلفية خارج الصراع السياسي، على خلفية الاكتفاء بنشر الفكر السلفي في المجتمع وتنقية الإسلام من الشوائب والقشور التي علقت به بفعل البدع المحدثة، والعمل على تصحيح عقيدة المواطنين وممارساتهم الدينية"

أراد حافظ الأسد من إعادة صياغة المشهد الاقتصادي والسياسي الداخلي، وجَسْر الهوة التي أحدثتها سياسات النظام السابق المتشددة مع الدول العربية، إقامة إجماع حوله، لسدّ ثغرة الشرعية التي يعاني منها، كونه صعد إلى سدة الحكم في انقلاب عسكري من جهة، ومن جهة ثانية التغطية على كعب آخيل (كونه علوياً في مجتمع معظمه من السنّة) عبر تحقيق إنجازات تحسن الأوضاع المعيشية والخدمية للمواطنين، تقود إلى تقبلهم قيادته البلاد، وغضّ الطرف عن كونه من أقلية مذهبية. غير أن شهر العسل بين حافظ الأسد والقوى السياسية لم يعمّر طويلاً، حيث كشفت السياسات القائمة على التمييز بين المواطنين، وإعادة صياغة الهرم الاجتماعي والإداري من خلال تنصيب قيادات على خلفية مذهبية، ووضع اليد على الدورة الاقتصادية، وزرع الشقاق في المجتمع، وتخويف الأقليات واستدراجها إلى تحالف غير مقدس هدفه تكريس النظام وتثبيت دعائمه، وذلك كله كشف عن مخاطر جمة.

انفجرت أولى الأزمات، على خلفية صياغة دستور دائم للبلاد 1973، حيث تحفَّظ حزب الاتحاد الاشتراكي العربي على المادة الثامنة: "حزب البعث قائد في المجتمع والدولة"، ما قاده إلى الخروج من الجبهة، بينما استنفر الإسلاميون (الإخوان والسلفية والمشايخ) على المواد المتعلقة بـ"دين رئيس الجمهورية" ودور الشريعة الإسلامية في التشريع.

أطلق الخلاف صراعاً مكتوماً بين النظام وقوى سياسية متعددة على خلفيات متنوعة: الإسلام ودوره، الشراكة السياسية وصنع القرار الوطني، العامل الاجتماعي والموقف من حقوق الطبقات الفقيرة. وقد استخدم النظام أساليب ووسائل مركبة لتسويق سياساته، وتكريس قيادة حافظ الأسد، عبر ربط كل الإنجازات والإيجابيات بشخصه، لكسب قلوب المواطنين واحتواء أي نقد سياسي، تبدأ من مخاطبة الطفولة (نشير هنا إلى كتاب للأطفال كتبه عادل أبو شنب، وطبعته مؤسسة طلائع البعث ووزعته على المدارس، يضع حافظ الأسد في مصافّ الأنبياء بالحديث عن عجائب كونية حدثت عند ولادته)، ولا تنتهي عند توظيف الدين، مروراً بتزخيم دور الاتحادات والنقابات، من تشكيل طلائع البعث والشبيبة وإلزام الطلاب والعسكر بالانتساب للحزب الحاكم، وصولاً إلى إلزام الاتحادات والنقابات بالدفاع عن مبادئ الثورة (المادة الثالثة من النظام الداخلي لكل الاتحادات

والنقابات)، بالإضافة إلى برنامج دعائي شامل لتسويق الرئيس متديناً: عبر حضور صلوات الجُمَع والأعياد واحتفال عيدَي المولد النبوي ورأس السنة الهجرية؛ وتَباري الخطباء على إسباغ صفات الإيمان والانتماء لبيت النبي عليه الصلاة والسلام (خاطبه مروان شيخو مراراً في خطب بـ"يا ابن فاطمة الزهراء")، وكذلك التوسّع في بناء المساجد وفي إنشاء معاهد الأسد لتحفيظ القرآن،

يوصف بـ"الرسمي" قائم على طاعة أولي الأمر، القبول بحكم المتغلب، و"الشورى مَعلِمة وليست مُلزِمة"، و"الرئيس ظل الله على الأرض"، و"الصلاة وراء كل برٍّ وفاجر"؛ والاعتماد على جهود علماء دين ودعاة، مثل مفتي الجمهورية السابق، الشيخ أحمد كفتارو، ومروان شيخو الذي تصدَّر الخطابة في المساجد التي يرتادها رئيس النظام حافظ الأسد، وعدنان شيخو الذي تخصّص بتقديم البرامج الدينية في الإذاعة والتلفزيون، الدكاترة محمد سعيد رمضان البوطي، صهيب الشامي، محمد حبش وآخرين، وتوظيف ذلك كله في ترويج النظام ورئيسه، وتغطية مواقفه وسياساته شرعياً (تذكر هنا فتوى البوطي بخصوص التفاوض مع إسرائيل).

> "وجدت السلطة في المواجهة التي دارت مع حركة الإخوان المسلمين (1976-1982) فرصة للتخلص من الجماعات الإسلامية المستقلة، وإغلاق فضاء العمل الإسلامي الدعوي على الموالين من المشايخ"

في المقابل، سعت حركة الإخوان المسلمين إلى الإمساك بورقة الإسلام، عبر تأليب المواطنين على النظام، باستثمار نقطة ضعفه الرئيسة، كون رئيس النظام علوياً، وعمله على عَلْوَنة الدولة، بوضع العلويين في المناصب الحيوية، وخصوصاً أجهزة المخابرات والجيش، وفتحه البلاد أمام المد الشيعي الذي تقوده السفارة الإيرانية. ولم ينجح تكتيك "الإخوان" في محاصرة النظام وعزله، وهذا أثار خلافاً داخل الحركة حول الأسلوب المناسب لمواجهة النظام، وبرز تيار يدعو إلى استخدام القوة يمثله مروان حديد وعبد الستار الزعيم وعدنان عقلة، منحهم الخلاف حول موادّ الدستور تبريراً عقائدياً لممارسة العنف، حيث دعوا إلى الجهاد ضد السلطة "الكافرة" باعتباره فرض عين، وشكّلوا "الطليعة المقاتلة" عام 1975، والتي بدأت بالاغتيالات على أساس طائفي، وزاد من دقة الأوضاع إعلان عدنان عقلة، بعد مجزرة مدرسة المدفعية 16/6/1979، عن حركته باسم "الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين"، في محاولة منه لجرّ الحركة إلى ما أسماه "الجهاد".

وبقيت الدعوة السلفية خارج الصراع السياسي، على خلفية الاكتفاء بنشر الفكر السلفي في المجتمع وتنقية الإسلام من الشوائب والقشور التي علقت به بفعل البدع المحدثة، والعمل على تصحيح عقيدة المواطنين وممارساتهم الدينية. كان تركيزها على الدروس والمحاضرات وتحقيق كتب التراث التي تعكس الموقف السلفي، وتأليف كتب سلفية جديدة بلغة معاصرة، وإيجاد شبكة علاقات تربط بين أبناء التيار السلفي في عموم البلاد.

وجدت السلطة في المواجهة التي دارت مع حركة الإخوان المسلمين (1976-1982) فرصة للتخلص من الجماعات الإسلامية المستقلة، وإغلاق فضاء العمل الإسلامي الدعوي على الموالين من المشايخ (كفتارو، البوطي، حبش) والجماعات الدعوية (القبيسيات والتبليغ والدعوة والأحمدية) والمعاهد التي تدرِّس الفقه التقليدي (معهد النور/ كفتارو ومعهد الفتح/فرفور) والتضييق على النشاطات الدينية المستقلة، وضرب تعبيراتها وتجلياتها، ومنها الدعوة السلفية، فأبعدت الشيخ ناصر الدين الألباني إلى الأردن عام 1980 بعد أن زجّت به في السجن (8 أشهر في سجن الحسكة)، ومنعت الشيخ عبد القادر أرناؤوط من القيام بأي نشاط ديني أو دعوي، وزجت بأعداد كبيرة من شبابها في السجون.

دلالات

[حزب البعث](#) [حافظ الأسد](#) [الأقليات](#) [الإخوان المسلمون](#)

- -



علي العبدالله

مقالات أخرى

المخاض السوري و"همروجة" مؤتمر الحوار الوطني

05 مارس 2025

المخاض السوري وسيزيف الكردي

19 فبراير 2025

قرارات مؤتمر النصر السوري... نقطة نظام

05 فبراير 2025

المخاض السوري... كعب آخيل وطني

22 يناير 2025

المزيد

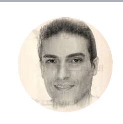
الأكثر تفاعلا



برهان غليون

سورية: في الحاجة إلى تصحيح المسار

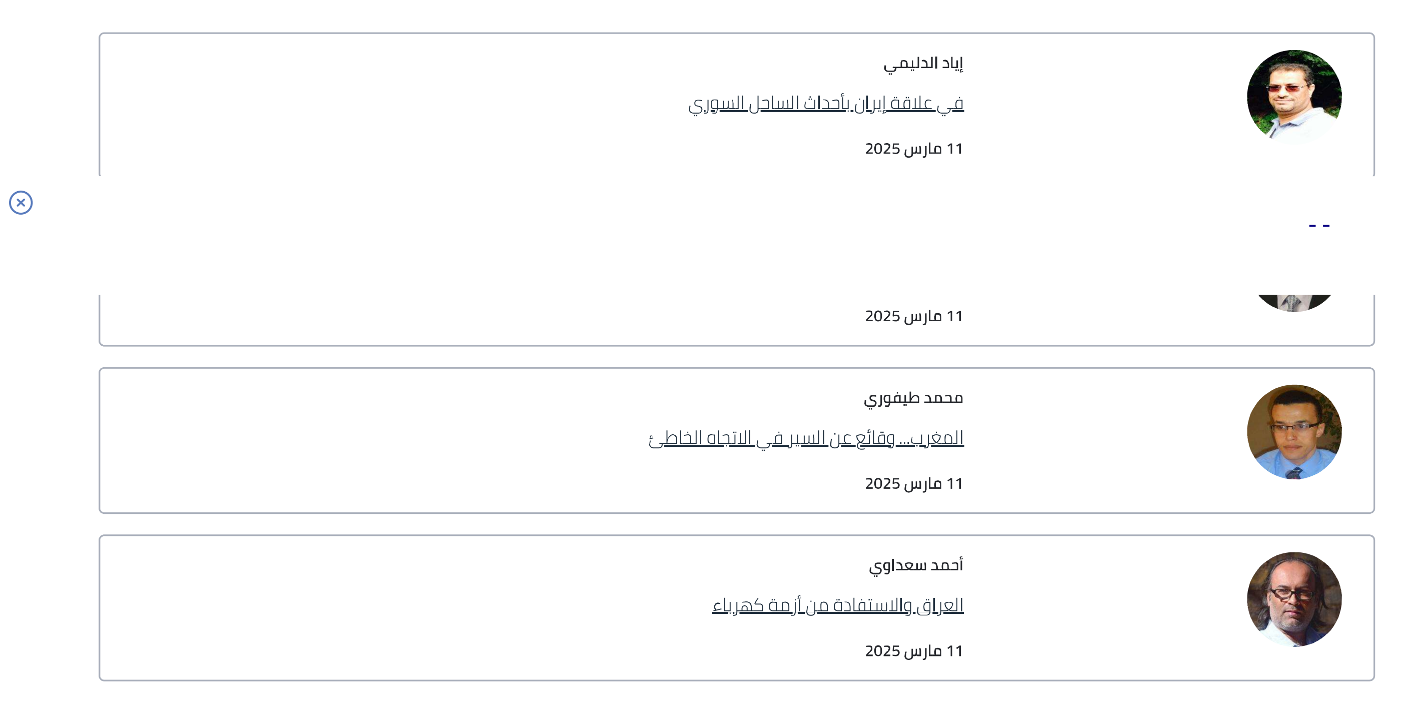
11 مارس 2025



حسام أبو حامد

السوري العلوي المذنب حتى تثبت براءته

11 مارس 2025



محمد طيفوري

المغرب... وقائع عن السير في الاتجاه الخاطئ

11 مارس 2025

أحمد سعداوي

العراق والاستفادة من أزمة كهرباء

11 مارس 2025



اشترك الآن في النشرة البريدية ليصلك كل جديد

البريد الإلكتروني

اشترك الآن

الفعل الدولية

قضايا المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

13 مارس 2025



دمار في مناطق سكنية في مجبلة في الساحل السوري بعد اشتباكات (11/3/ 2025 الأناضول))



شهدت مناطق الساحل السوري أحداث عنف طائفي دامية خلال الفترة 6 - 10 مارس/ آذار 2025، في أعقاب مواجهات عسكرية بين فلول من نظام الرئيس السابق بشّار الأسد وقوات الأمن التابعة للإدارة السورية الجديدة، أسفرت عن سقوط مئات القتلى من المدنيين، وقد يكون العدد تجاوز الألف، والعشرات في صفوف قوات الأمن العام، وكذلك من المتمرّدين المحسوبين على النظام السابق. تعد هذه الأحداث نقطة تحوّل، ويقرر اتجاهها سلوكُ القوى السياسية الفاعلة في سورية، ولا سيما الإدارة الجديدة بقيادة هيئة تحرير الشام.

خلفيات أحداث الساحل وتداعياتها

تصاعدت في الأسابيع الأخيرة الهجمات التي تشنها مجموعات من فلول النظام السابق ضد قوات الأمن العام التي تتبع الإدارة السورية الجديدة في مناطق الساحل السوري. وكانت هذه الإدارة، التي نجحت عشية سقوط النظام في تجنّب حصول تجاوزات طائفية على نطاق واسع، قد دعت فلول النظام إلى تسوية أوضاعهم وتسليم سلاحهم مباشرة بعد سقوطه. وقد استجاب عشرات الآلاف من منتسبي الجيش والأجهزة الأمنية ووزارة الداخلية التي جرى حلها فعليًا لحظة سقوط النظام، ورسميًا

في ختام "مؤتمر النصر" الذي عقدته الفصائل المسلحة في 29 يناير/ كانون الثاني 2025، واختارت خلاله أحمد الشرع رئيسًا انتقاليًا للبلاد. وقد مُنح هؤلاء بطاقات مؤقتة تسمح لهم بحرية التنقل، من دون إعفائهم من الملاحقة القانونية في حال ارتكابهم جرائم. وشملت التسويات أيضاً عدداً من [illegible]

آخرون التسوية أو تسليم سلاحهم، ولجؤوا إلى الجبال عند دخول إدارة العمليات العسكرية مناطق الساحل السوري. ويُعتقد أن بعضهم مطلوب في جرائم كبرى ارتكبوها خلال الصراع الذي امتد أكثر من 13 عاماً، ومن ثمّ فهم لا يملكون خياراً سوى القتال أو مواجهة العدالة.

ظلت خطوة الحل الشامل وغير الانتقائي للجيش، وخطوات التخلص من عشرات آلاف الموظفين في مؤسسات الدولة إجراءات خلافية، ولا سيما أن الإدارة الجديدة ليست قادرة ولا لديها أو لدى الاقتصاد السوري حاليًا بدائل لاحتواء الضرر الناجم عنها، كما عبرت عن موقف مغترب عن مؤسسات الدولة عمومًا، لا النظام فحسب.

> استثمر المتمردون من فلول النظام السابق في مشاعر الخوف والإقصاء التي تنتشر في أوساط الطائفة العلوية بعد حلّ الجيش السابق وأجهزته الأمنية، إضافة إلى سياسات التسريح التعسفي التي تبنتها الإدارة الجديدة

خلال الأسابيع الأولى بعد سقوط النظام، كانت هجمات الفلول ضد السلطات الجديدة تهدف إلى الضغط من أجل التوصّل إلى تسوية تفضي إلى إصدار عفو عام، لكن الأمور أخذت منحىً أكثر حدّةً وتنظيماً في الأسبوع الأخير، عندما شنّت هذه الفلول عملية عسكرية منسقة شارك فيها آلاف العناصر تحت قيادة ما سمّي بـ "المجلس العسكري لتحرير سوريا"، وهو إطار عسكري أعلن عن تأسيسه العميد غياث دلة، الضابط السابق في جيش النظام، وقائد ما يسمى "ميليشيا الغيث" العاملة في صفوف الفرقة الرابعة، التي كان يقودها ماهر الأسد، شقيق رأس النظام السابق. وردّت قوات الإدارة الجديدة بهجوم لم يستثن المدنيين. شمل هجوم الفلول مدن الساحل السوري الكبرى جميعًا (اللاذقية وطرطوس وجبلة وبانياس) في محاولة للسيطرة على مراكزها، كما جرت معارك طاحنة في ريف تلك المدن، أسفرت عن سقوط عشرات القتلى في صفوف قوات الأمن العام، معظمهم سقطوا في كمائن محكمة. وبسبب شراسة الهجمات وقلة عدد عناصرها اضطرّت الحكومة إلى الاستعانة بفصائل معارضة غير منضبطة لصدّ الهجوم، ارتكب بعضها مجازر طائفية في المناطق والقرى العلوية التي دخلتها. وشارك في ذلك أيضاً بعض الوحدات من قوات الأمن العام في سلوك انتقامي واضح. وأظهرت الصور مشاهد مروعة لقتل عائلات بأكملها، هذا عدا الإذلال على أساس طائفي. وقد بين هذا السلوك وجود فجوة كبيرة بين الخطاب الإعلامي للقيادة في دمشق وثقافة عناصر هيئة تحرير الشام؛ فهؤلاء لم يتحولوا إلى جنود مسؤولين في جيش وطني بمجرد اتخاذ قرار بتسميتهم جيشًا أو قوات الأمن العام. وكان كثير من المدنيين من محافظات إدلب وحماة وغيرها توجّهوا إلى المناطق الساحلية لمساعدة الحكومة في صد الهجوم في عملية تحشيد طائفي واضحة، وكانت التصريحات الأولى للمسؤولين مُرحبةً بها بوصفها تعبيراً عن وحدة الشعب والدولة. وقد أسفرت هذه المجازر عن سقوط مئات القتلى من الطائفة العلوية، بينهم نساء وأطفال، في حين فرّ الآلاف إلى الجبال أو عبروا الحدود مع لبنان. والحقيقة أن الأعداد الفعلية غير معروفة بعد فقد تتجاوز الألف، كما أن وسائل الإعلام منعت من التحرك والتغطية بحرية. وغالبية الفيديوهات التي يعتمد عليها صورها مقاتلو الهيئة بأنفسهم. واستهدف فلول النظام، بدورهم، العائلات على الطرقات العامة بين اللاذقية وإدلب.

وبهدف استمالة الطائفة العلوية، التي كانت تعتمد كلياً على الدولة في الحصول على فرص عمل ومصادر دخل، استثمر المتمردون من فلول النظام السابق في مشاعر الخوف والإقصاء التي تنتشر في أوساط الطائفة العلوية بعد حلّ الجيش السابق وأجهزته الأمنية، إضافة إلى سياسات التسريح

التعسفي التي تبنتها الإدارة الجديدة في إطار ما عدّته مكافحة الفساد والمحسوبية وتخفيف الأعباء المالية، مع أن الاعتبارات الطائفية كانت واضحة في عمليات التسريح، إلا أن نجاحهم ظل محدودًا.

مزالق الطائفية

ليست الطائفية مسألة جديدة أو طارئة أو استثنائية في سورية، وإن التعامل معها من هذا المنطلق هو عملية إنكار. وتُجنِّب عملية الإنكار القيادات السياسية والإعلامية والثقافية مواجهة خطرها. عرفت سورية تفجّر العنف الطائفي في كثير من المنعطفات في تاريخها، ولسنا بصدد مراجعة هذا التاريخ. ولكن الظاهرة تتخذ بعدًا خطيرًا في مرحلة انتشار الخطاب الشعبوي، ووسائل التواصل، والترحيب بالمشاركة الجماهيرية في الخطاب الثوري.

ليست مصادفة أن بدايات الثورة حملت شعارات صادقة مثل "لا للطائفية"؛ لأن الناشطين أدركوا خطرها وخوف الناس من تفجّرها إذا سقط النظام. فقد أدت سنوات طويلة من حكم عائلة الأسد، والطغمة التي تشاركها نِعَم الحكم من جميع الطوائف، إلى توظيف أوساط واسعة من المنتمين إلى الطائفة العلوية في أجهزة الدولة، ولا سيما الأجهزة الأمنية بدوافع الولاء. لم يكن غالبية هؤلاء من الحكام، بل من المحكومين. وفي ظل هذه العقود الطويلة من القمع، جرت عملية تدريجية لتحويل السوريين السنة إلى طائفة؛ طائفة الأغلبية المظلومة، لا سيما أن بعضهم كان يعتقد أن الحكام هم العلويون والمحكومون هم المسلمون السنة، مبسّطًا طبيعة نظام الحكم إلى درجة التعمية والتجهيل، ومتجاهلًا الظلم اللاحق بالكرد والدروز والعلويين أنفسهم. ويذكّر ذلك بتحويل الشيعة العراقيين إلى طائفة مظلومة في ظل ما عُدّ حكم الأقلية السنية في العراق (وهو خطاب وجد قبولاً في الغرب أيضًا). ونشطت في المجتمع السوري قوى سياسية واجتماعية وثقافية من جميع الطوائف والانتماءات، قاومت هذه التعميمات، ومنها رجال ونساء قضوا عقودًا في سجون الأسد. وفي المقابل، كانت ثمة قوى سياسية منظمة تروج الخطاب الطائفي لأغراض التحشيد، تتراجع عنه أحيانًا، ثم تعود وتتبناه.

مع تحول الثورة إلى العنف المسلّح، جرت عمليات قتل على خلفية طائفية قامت بها مليشيات النظام، وكذلك فصائل معارضة. هذه الظاهرة ليست جديدة إذاً. ولكن القوى المؤيدة للثورة غالباً ما تجاهلت الخطاب والممارسة الطائفيين لدى الفصائل المسلحة، ولا سيما الإسلامية التي لم تتبنَّ أصلًا خطاب الثورة، خشية تفريق الكلمة وتقديم خدمة غير مباشرة للنظام.

> ليست الطائفية مسألة طارئة أو استثنائية في سورية، والتعامل معها من هذا المنطلق إنكار يُجنِّب القيادات مواجهة خطرها

وبعد انهيار النظام، انتشر شعور أن الحكم انتقل من الأقلية العلوية إلى الأكثرية السنية؛ وهو شعورٌ زائف. فالسنة محكومون حاليّاً أيضاً مثل بقية الطوائف. صحيح أن الحكام الحاليين سنة في أصولهم وعقيدتهم، ولكنهم يشكلون أقلية صغيرة عددًا ومذهبًا قياسًا بعدد السنة السوريين وتنوعهم الهائل.

العيش الكريم وحقوق المواطنة. وقد تلهي الطائفية وسياسات الهوية عن المطالبة بها لفترة قصيرة فقط. ثانيًا، يقود هذا الخطاب الضاغط الإدارة الحالية إلى تبني مقاربة "نحن" و"هم" (مضمرة) تجاه بقية فئات الشعب السوري؛ ما يجعل من الدولة طرفاً اجتماعيّاً قبل أن تباشَر عملية بنائها، بعد أن هدمت غالبية مؤسساتها. فبدل العلاقة بين المواطن والسلطة، ومؤسسات المجتمع المدني والسلطة، تصبح المطالب نوعًا من الصراع. وهذا لا يُحلّ إلا بتسويات من دون عملية اندماج في "شعب سوري واحد" (كما في الشعار الشهير)، فلا يبقى منه سوى تسمية تطلق لتجمع "بالاسم" ما هو متفرّق في الواقع. ومن الضروري مواجهة هذا الخطر قبل أن يستفحل. ثالثًا، لا يجوز القول إن الإدارة لا تعترف بأكثرية وأقلية وتتعامل في الوقت ذاته على أنها هي الأكثرية والبقية أقليات. في هذه الحالة، تصبح المحاصصة الحل الوحيد؛ فلا يجوز فرض طابع بعينه على الدولة (يعدّه بعضهم طابعاً أكثريّاً، مع أنه ليس كذلك)، ثم مطالبة من أصبحوا "الآخرين" بالاندماج في ظله. فإما دولة مواطنة وإما محاصصة (مضمرة أو معلنة)، ومن لا يستطيع القبول بمصطلحات المواطن وأمة المواطنين، عليه أن يقبل بالمحاصصة. أخيراً، تعني الطائفية السياسية العنف الكامن، وتعبيره الرئيس هو الخوف الدائم الذي يعيشه الناس في بعض المناطق؛ لأنهم ليسوا آمنين على حياتهم وأملاكهم، والذي يمكن أن يخرج من الكمون في أزقة المدن ليلًا، أو في إغارات متبادلة بين قوى نائية، أو ينفجر في صورة مجازر دموية تشكل وصمة عار. والدليل على عمق الأزمة أن ثمّة من يدافع عما حصل أو يبرّره بعد انكشاف الحقائق.

ردّات الفعل الدولية

لاقت المجازر الطائفية التي شهدتها منطقة الساحل موجة استنكار واسعة عبّرت عنها خصوصاً القوى الدولية، ففي تغريدة على منصة إكس، قال وزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو، إن بلاده "تدين الإرهابيين الإسلاميين المتطرفين، بمن فيهم الجهاديون الأجانب الذين قتلوا الناس في غرب سورية في الأيام الأخيرة، وأن الولايات المتحدة الأميركية تقف مع الأقليات الدينية والإثنية في سورية، بما في ذلك المجتمعات المسيحية والدرزية والعلوية والكردية، وتقدّم تعازيها لأسر الضحايا"، وأنه "يتعين على السلطات المؤقتة في سورية محاسبة مرتكبي هذه المجازر ضد الأقليات". أما روسيا فوصف وزير خارجيتها سيرغي لافروف ما حصل بأنه "انفجار للعنف غير مقبول تمامًا"، وأن روسيا "تشعر بالقلق إزاء كل ما يجري في سورية"، وأنها "تبذل جهودًا مع المجتمع الدولي لضمان الأمن لجميع الطوائف والفئات وجعل سورية خالية من التهديدات الإرهابية"، وأنها "تتشاور مع الولايات المتحدة في الأمم المتحدة"، حيث "يجري العمل على صياغة ردود فعل مناسبة". وقد لجأ مئات المدنيين من الطائفة العلوية إلى قاعدة حميميم العسكرية الروسية في اللاذقية خلال الأحداث الطائفية. وفي حين عبّر المفوض السامي لحقوق الإنسان فولكر تولك عن تلقّي الأمم المتحدة "تقارير مقلقة للغاية تحدثّت عن مقتل عائلات بكاملها تضم نساءً وأطفالًا، فإنه ينبغي إجراء تحقيقات سريعة وشفافة ومحايدة في كل الجرائم والانتهاكات الأخرى، ويجب محاسبة المسؤولين عنها انسجامًا مع معايير القانون الدولي وقواعده. والعدالة الانتقالية حاجة ملحة". وعقد مجلس الأمن، في 10 مارس، جلسة مغلقة بطلب من روسيا والولايات المتحدة لبحث التطورات الأمنية في الساحل السوري، وسط دعوات "لمحاسبة المتورطين والدخول في عملية سياسية تضمن حقوق الأقليات". أما الاتحاد الأوروبي فنشر بياناً عبّر فيه عن "إدانته الشديدة للهجمات الأخيرة على قوات الحكومة المؤقتة في المناطق الساحلية من سورية، والتي نسبتها تقارير إلى عناصر موالية للأسد، وجميع أعمال العنف ضد المدنيين". وطالب بضرورة "حماية المدنيين في جميع الظروف مع الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي". كما دعا "جميع الجهات الخارجية الفاعلة إلى الاحترام الكامل لسيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها". وأصدرت ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا بيانات مماثلة، وألقت أخبار المجازر في الساحل السوري بثقلها على اجتماع دول جوار سورية الذي عقد في عمّان في 9 مارس، بمشاركة وزراء الخارجية والدفاع ورؤساء هيئات الأركان ومديري أجهزة

المخابرات في تركيا والأردن، ولبنان، والعراق، وسورية. وأكد الاجتماع أن "أمن سورية واستقرارها ركيزة للأمن والاستقرار في المنطقة"، ودان "المحاولات التي تستهدف أمن سورية والإرهاب بكل أشكاله، والتعاون في مكافحته عسكريًا وأمنيًا وفكريًا".

العملية السياسية

أما إسرائيل، فقد استغلت هذه الأحداث وحاولت الاستفادة منها، إذ اتهم وزير الأمن الإسرائيلي يسرائيل كاتس قوات الحكومة السورية بارتكاب "فظائع ضد المدنيين العلويين"، وجدّد التأكيد على أن إسرائيل "ستحمي نفسها من أي تهديد قادم من سورية"، وأن "الجيش الإسرائيلي سيبقى في المنطقة العازلة وفي مرتفعات جبل الشيخ، وسيواصل حماية مستوطنات الجولان والجليل"، وأنه سيعمل على إبقاء جنوبي سورية خاليًا من الأسلحة والتهديدات، متعهدًا بـ"حماية السكان الدروز في المنطقة، ومن يمسّهم سيدفع الثمن"، على حد تعبيره.

خاتمة

ألحقت أحداث العنف الطائفي التي شهدتها مدن الساحل السوري وأريافه، وأسفرت عن مقتل المئات من المدنيين العزّل، أضراراً بالغة بمسار الانتقال السوري الذي بدأ بعد سقوط نظام الأسد، وما زالت وجهته غير معروفة؛ فلا إجابة عن سؤال: انتقال إلى ماذا؟ فقد عمّقت هذه الأحداث الشروخ بين فئات المجتمع السوري وأظهرت عجز الحكومة عن حماية مواطنيها، وبددت كل الجهود التي بذلتها على مدى ثلاثة أشهر منذ سقوط النظام للظهور بمظهر الحكومة المسؤولة والقادرة على تجنّب أعمال العنف الطائفي. فهي لم تتعامل مع أصل المشكلة المتعلقة بالطائفية التي تبدو أمرًا رائجًا ومصرحًا به في بعض الأوساط، بل ويتطابق مع دعم الإدارة الجديدة في نظر البعض. لا يجوز تجاهل قضية الطائفية، والمطابقة الموهومة للأكثرية الطائفية بالأكثرية السياسية، أو الحاكمة. ولا بد من مواجهة مسألة المواطنة السورية المتساوية التي تشمل المساواة في الحقوق وفي فرص المشاركة في مؤسسات الدولة، التي تبدو التعيينات جارية فيها على أساس الولاء لا الكفاءة. وقد تكون أحداث الساحل ألحقت ضررًا بالغًا بجهود الحكومة لرفع العقوبات، الأميركية خاصة، حيث تضع واشنطن حماية الأقليات شرطًا رئيسًا لرفعها. ويعد رفع العقوبات الأميركية ضروريًا للنهوض بالاقتصاد السوري الذي دمرته الحرب، ولإعادة الإعمار، ولنجاح الحكومة الجديدة في التعامل مع التحديات المعيشية الصعبة.

ورغم أن الحكومة السورية سارعت إلى احتواء الضرر، إذ اعترفت بوقوع انتهاكاتٍ طائفيةٍ، وتعهدت بالتحقيق في أحداث الساحل من خلال إنشاء لجنة تحقيق ومحاسبة المسؤولين، فإن استعادة ثقة السوريين تتطلب اتخاذ خطوات إضافية مهمة على رأسها إشراك كل فئات المجتمع في العملية السياسية، وتشكيل حكومة تمثيلية بعيدًا عن الإقصاء والاستئثار، وتجريم التحريض الطائفي، بما في ذلك الجاري دون توقف على وسائل التواصل، والتعامل مع كل السوريين باعتبارهم مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات بغضّ النظر عن انتماءاتهم الطائفية والدينية والإثنية، والذي لا يجوز أن يبدو حسنة أو مكرمة، والإسراع في إطلاق مسار عدالة انتقالي يكفل محاسبة المجرمين، ويحدّ من عمليات الانتقام خارج إطار القانون، ويطوي صفحة النظام السابق وانتهاكاته.

دلالات

الطائفية بشار الأسد المرحلة الانتقالية الأمم المتحدة



- -

مقالات أخرى

سياسة إسرائيل تجاه سورية بعد سقوط نظام الأسد

09 مارس 2025

الحملة الإسرائيلية على قطر

23 فبراير 2025

تحدّيات الإدارة السورية الجديدة

16 فبراير 2025

خطّة ترامب لتهجير سكان قطاع غزّة

10 فبراير 2025

المزيد

الأكثر تفاعلا

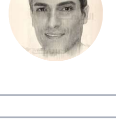


برهان غليون

سورية: في الحاجة إلى تصحيح المسار

11 مارس 2025





حسام أبو حامد

السوري العلوي المُذنِب حتى تثبت براءته

11 مارس 2025



إياد الدليمي

في علاقة إيران بأحداث الساحل السوري

11 مارس 2025



اشترك الآن في النشرة البريدية ليصلك كل جديد

البريد الإلكتروني

اشترك الآن